القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار في الجزائر

The competitiveness of the tourism and travel sector in Algeria

سفيان خلوفي[1]
Sofyane KHELOUFI
طالب دكتوراه
جامعة العربي التبسي تبسة –الجزائر
sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz

كمال شريط[2]
kamal CHERYET
أستاذ محاضر قسم أ
جامعة العربي التبسي تبسة –الجزائر
cherykam@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 30-01-2019 تاريخ القبول: 18-04-2019 تاريخ النشر: 30-09-2019

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر وفقا لما جاءت به المنظمة العالمية للسياحية والسفر في تقاريرها السنوية لسنتي 2015 و2017، وكذا الوقوف على أداء قطاع السياحة والسفر في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر لأي بلد تتجسد في أربعة مؤشرات رئيسية هي: البيئة التمكينية، الظروف والسياسات التمكينية، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والثقافية. حيث تتمتع الجزائر بمقومات سياحية متنوعة وثرية، لكن ضعف الخدمات السياحية وقلة البنية التحتية المرتبطة بالنشاط السياحي، كان عائقا أمام الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع، وأوصت الدراسة في الأخير بضرورة دعم القطاع السياحي واعتباره من الأولويات، والسعي وراء تحقيق تكامل بين القدرات التنافسية للسياحة والسفر، لاسيما فيما تعلق بالبنية التحتية وتوفير الأمن والسلامة والصحة، وصولا إلى الاستدامة البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية، حتى تتماشى والقدرة التنافسية السعرية التي تتمتع بها الجزائر مقارنة مع دول العالم، واستغلالها كميزة لقطاع السياحة والسفر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سياحة، قدرة التنافسية، قطاع السياحة والسفر، منظمة عالمية للسياحة، الجزائر.

تصنيفات JEL: L83 .

Abstract:

This study aims to analyze the competitiveness indicators of the tourism and travel sector in Algeria according to the World Travel and Tourism Organization in its annual reports for the years 2015 and 2017, as well as the performance of tourism and travel sector in Algeria. The study concluded that the competitiveness of travel and tourism sector In four key indicators: enabling environment, enabling conditions and policies, infrastructure, natural and cultural resources. Where Algeria enjoys a variety of tourist resources and rich, but the weakness of tourism services and the lack of infrastructure ranked tourism activity, not to consider the tourism sector a priority, was a barrier to the State to achieve the desired goals of this sector, and recommended the study in the latter need to support the tourism sector and a priority, To integrate tourism and travel competitiveness, especially in relation to infrastructure and tourism services, and to provide security, safety and health, to environmental sustainability and conservation of natural and cultural resources, so that the competitiveness of the price Of which Algeria enjoys Mqarndta with the countries of the world, and exploit an advantage for travel and tourism in Algeria.

key words : *Tourism, Competitiveness, Tourism and Travel Sector, World Tourism Organization, Algeria.*

JEL classification codes: *L83*

المؤلف المرسل: سفيان خلوفي، **الإيميل:** *sofyane.kheloufi@univ-tebessa.dz*

مقدمة:

تعد السياحة من القطاعات الحيوية التي تنعش التنمية الاقتصادية في أي دولة، وهي تعكس النواحي المختلف للبلد سواء الاجتماعية أو الثقافية وحتى الاقتصادية، قد برز دور السياحة كصناعة أو حرفة في الآونة الأخيرة بعد فتح مراكز التكوين والمعاهد التقنية وتحولها إلى اختصاصات أكاديمية في الجامعات كالسياحة والفندقة والإرشاد السياحي، والسعي نحو إدخال التقنيات الحديثة عليها، كما شهدت الاستثمارات السياحية على المستوى المحلي والعالمي ارتفاعا كبيرا نتيجة الإيرادات التي تحققها هذه المشاريع في كل سنة، والسياحة باعتبارها ذات طابع استثماري فهي تعتمد على مبدأ العرض والطلب، حيث تسعى معظم الدول إلى رفع القدرة على استيعاب السياح وجذبهم من خلال توفير البنية التحتية اللازمة كالمطارات والطرق والفنادق، وكذا توفير الظروف الملائمة للنشاط السياحي كالأمن والسلامة والصحة، وضرورة توفر تكنولوجيا الإعلام والاتصال باعتباره ضرورة قصوى في عصر العولمة، وتوفير البيئة التمكينية لإقامة المشاريع بالإشتراك مع القطاع الخاص، ومن جهة أخرى المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية. كل هذا قد يعطي الدولة قدرة على الدخول في منافسة حقيقية لجذب السياح وبالتالي تنشيط السياحة، والتي تنعكس كما قلنا سابقا على التنمية الداخلية للبلاد. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح السؤال الرئيس للدراسة كما يلي:

فيما تكمن القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر وفقا لما ورد في التقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة ؟

وينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تولي الحكومة الجزائرية أهمية وأولوية لقطاع السياحة والسفر؟
- ما هي القراءات التي يمكن استنتاجها حول تطور القدرة التنافسية للسياحة والسفر في الجزائر حسب آخر التقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة؟
- كيف تساهم البيئة التمكينية والسياسات والظروف التمكينية في الجزائر في تعزيز تنافسية قطاع السياحة والسفر؟
- هل تملك الجزائر من الموارد الطبيعية والثقافية والبنية التحتية ما يمكنها من منافسة دول العالم سياحيا؟

فرضيات الدراسة: من خلال التساؤلات السابقة للدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. تولي الجزائر اهتماما بالغا بقطاع السياحة والسفر من خلال ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي من سنة إلى أخرى.
2. القدرة التنافسية للسياحة والسفر في الجزائر حسب التقرير العالمي للمنظمة العالمية للسياحة لسنة 2017 عرف تطورا مقارنتا بالتقرير الصادر سنة 2015.
3. تعتبر البيئة والسياسات والظروف التمكينية في الجزائر نقطة ضعف تنافسية قطاع السياحة والسفر.

4. تملك الجزائر من الموارد الطبيعية والثقافية والبنية التحتية ما يمكنها من منافسة دول العالم في قطاع السياحة والسفر.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية قطاع السياحة والسفر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وهذا لن يتحقق إلا بتوفر قدرة تنافسية عالمية تمكنها من جذب أكبر عدد من السياح سواءً كانت هذه القدرة كمية من حيث توفير الخدمات السياحية بالكفاية اللازمة أو نوعية من حيث الجودة في تقديم الخدمة، كما أن هذا القطاع يحتاج إلى إشراك القطاع الخاص بزخم أكبر في المشاريع السياحية خاصةً ما تعلق بتوفير البنية التحتية. وأهمية هذه الدراسة تكمن في تحليل مؤشرات القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف، وكذا الفرص التي يجب على الدولة استغلالها، والتهديدات التي تسعى إلى تذليلها.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل مؤشرات القدرة التنافسية التي يتمتع بها قطاع السياحة والسفر في الجزائر من خلال:

- توضيح الإطار النظري للسياحة من خلال الوقوف على تعريفها وأشكالها ومقوماتها.

- التعريف بالتقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر والذي تصدره المنظمة العالمية للسياحة كل سنتين، والتفصيل في المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تعتمد عليها المنظمة العالمية للسياحة والسفر في إعداد تقاريرها.

- تسليط الضوء على تقارير القدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنتي 2015 و2017، من خلال عرض ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الأربعة الرئيسية والمؤشرات الفرعية، وصولا إلى متغيرات كل مؤشر من أجل تشخيصها وتحليلها وتحديد أهم النتائج والتوصيات في الأخير.

هيكل الدارسة: بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، ارتأينا تناول الدراسة ضمن المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة: والذي تناولنا فيه مختلف المفاهيم المرتبطة بالسياحة من تعاريف وأهمية، وأشكال السياحة ومقوماتها، وصولا إلى تنافسية السياحة ومؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر حسب تقارير المنظمة العالمية للسياحة والسفر.

المحور الثاني: الإطار التحليلي للدراسة: تم فيه التطرق إلى المؤشرات الأربعة الرئيسية للقدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر حسب تقارير المنظمة العالمية للسياحة والسفر لسنتي 2015 و2017 وهي: البيئة التمكينية، السياسات والظروف التمكينية، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والثقافية، حيث تم التفصيل في هذه المؤشرات الرئيسية بما تضمه من مؤشرات فرعية والتي بلغ عددها أربعة عشر (14) مؤشر فرعي، وكل مؤشر فرعي يضم مجموعة من المتغيرات.

I- الإطار النظري للدراسة

I-1- ماهية السياحة

1.تعريف السياحة: هناك العديد من التعاريف للسياحة يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- عرفتها منظمة السياحة العالمية (WOTO): على أنها "أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في أماكن خارج أمكنة إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة لقضاء إجازة أو أعمال أو أغراض أخرى".[1]
- كما عُرفت السياحة أيضا على أنها: "ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو، والإحساس بجمال الطبيعة، وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل".[2]
- وهناك من يُعرف السياحة على أنها:" اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة."[3]

إن تعريف السياحة لا يكتمل إلا **بتعريف السائح** الذي يمثل محور هذا النشاط، وفي هذا السياق فقد عرفته لجنة الخبراء الاقتصاديين التابعة لعصبة الأمم سنة 1973 بأنه " أي شخص يسافر لفترة من 24ساعة أو أكثر غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة ".[4] كما وعرفت الأمم المتحدة السياح بأنهم:" زوار مؤقتون يمكثون أربعا وعشرين (24) ساعة على الأقل بغرض قضاء وقت الفراغ في الترويح أو زيارة الأسرة أو المهام والمقابلات".[5] **ويعرف المسافر:**"بأنه السائح الذي يزور بلاد لأكثر من 24 ساعة لأغراض ترفيهية مثل: الرحلة (التمتع، الصحة، رياضة، اجتماعات، ثقافة وفن)". في حين **يعرف المتنزهين:** "بأنهم الذين يزورون مناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السياح وإنما يعتبرون متنزهين".[6]

2.أهمية السياحة: تكمن أهمية صناعة السياحة في النقاط التالية:[7]

1.2. مصدر للعملات الصعبة: إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي المباع إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية...الخ، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتُقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدول المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية...الخ، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواءً كانت سلبية أو إيجابية.

2.2. زيادة موارد الخزينة العامة للدولة: إن الخزانة العامة للدولة السياحية تستفيد من الضرائب المختلفة مثل: الضرائب على المواد الغذائية، ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية عموما، ضرائب الدخول التي تتزايد حصيلتها بتزايد دخول وأرباح المشغلين بكافة الأعمال المتصلة بصناعة السياحة، رسوم الترخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة، رسوم تقديم خدمات

الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد...الخ، رسوم الملاحة البحرية "رسوم رسو السفن السياحية" في الموانئ.

3.2. امتصاص البطالة: تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواءً في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية...الخ، أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية، ومن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأمريكية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت العديد من الدارسات السياحية على قدرة السياحة على امتصاص العمالة.

4.2. تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية: من خلال رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، **و**تساعد على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين، وتطوير الأماكن والخدمات العامة بدول المقصد السياحي ورفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع، وتعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين، **و**توفير التمويل اللازم للحفاظ وصون المباني التراثية والمواقع الأثرية والتاريخية، تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السياح والمجتمع المضيف، "الحوار بين الحضارات"، تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها، تزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف، **و**تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخرين وتساعد على التفاهم بين الدول المختلفة، ونشر مبادئ السلام العالمي، وتدعيم أواصل الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بين دول العالم المختلفة.

3.أشكال السياحة: هناك عدة أشكال للسياحة طبقا للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر هذه الأشكال:[8]

1.3.على أساس الموقع والحدود: هناك شكلين أساسيين هما: سياحة دولية (خارجية)، وهناك سياحة داخلية (محلية)، وهناك شكل آخر يعرف بالسياحة الإقليمية، إقليم أميركا اللاتينية، شرق آسيا.

2.3. على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنظمة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية)، وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

3.3. على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أشكال هي:

- **سياحة ثقافية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالبا ما تكون دائمة إذا ما توفرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.
- **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية، نباتية، طبيعية، عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويجية، علمية، استشفائية)، ولكن يعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعال.
- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويج وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

4.3. على أساس الهدف: هناك سياحة ترويجية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

5.3. على أساس التنظيم: هناك ثلاث أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

6.3. على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضا هي: سياحة الشباب بين (16–30) سنة، وسياحة الناضجين بين (30–60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

7.3. على حسب وسيلة الانتقال: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليُخوت. وهناك نوع جديد من السياحة يسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتى الآن ببعض الأشخاص القلائل جدا حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

4. مقومات الجذب السياحي: ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكر بعضها فيما يلي:[9]

1.4. المقومات الطبيعية: تتمثل في كل الظروف المناخية وتمايز الفصول والمناطق الدافئة، الحمامات المعدنية، والنبات الطبيعي.

2.4. المقومات البشرية: وتتمثل في الجوانب التاريخية والدينية، الآثار، المعالم الشواهد، الأطلال الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة والثقافات العادات لدى السكان.

3.4. المقومات المالية والخدمية: تتمثل في مدى توافر البني التحتية كالمطارات النقل البري والبحري، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، لبنوك العمران...الخ، ومدى توفر الخدمات المكملة كالبريد الإطعام ومراكز الترفيه والتسلية والتي تسمح بالبقاء السائح في منطقة الإجازة في ظروف مريحة.

4.4. المقومات السياسة: أي استقرار الوضع السياسي والحالة الأمنية داخل الدولة، كذلك ممثلة في مختلف التشريعات والتنظيمات والتيسيرات السياحية.

I-2- تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمي:

تعرف تنافسية قطاع السياحة على أنها "قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدول في هذا القطاع. القطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافسة سواء الداخلية أو الأجنبية الخارجية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح".[10]

1.تعريف تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمي: يمثل تقرير تنافسية السياحة والسفر معيارًا لتقييم الأداء للدول مقارنة بغيرها من دول العالم، حيث أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007 وشاركت فيه 10 دول عربية، ويبين تحليل النتائج مدى تقدم

أو تراجع مرتبة الدول في تنافسية السياحة والسفر خلال الست تقارير الماضية من 2008 إلى 2017 والمؤشرات والمتغيرات التي أدت إلى التقدم أو التراجع في القطاع، وذلك للوقوف على جوانب القوة والضعف لها، إذ يكون الهدف من خلال إعداده هو قياس وتحديد العوامل والسياسات التي تعمل على تطوير قطاع السياحة والسفر في مختلف الدول، وتبرز أهمية هذا التقرير في كونه يصنف الدول في مؤشرات تعبر عن مدى توافر البيئة الداعمة للسياحة من حيث النظم والإجراءات والبُنى التحتية والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها.[11]

2.هيكل مؤشرات القدرة التنافسية حسب تقرير تنافسية السياحة والسفر: المتتبع لتقارير القدرة التنافسية للمنظمة العالمية للسياحة يلاحظ اختلاف في تقسيمات مؤشرات القدرة التنافسية، حيث نجد في تقرير 2013 ثلاثة (3) مؤشرات رئيسية وهي: الإطار التنظيمي والقانوني، البنية التحتية وبيئة الأعمال، الموارد البشرية، الثقافية، الطبيعية. أما تقارير سنتي 2015 و2017 نجد بها أربعة (4) مؤشرات رئيسية تنبثق منها أربعة عشر (14) مؤشرا فرعيا. وتتمثل هذه المؤشرات الرئيسية في: البيئة التمكينية، السياسات والظروف التمكينية، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والثقافية.

1.2. تقرير سنة 2013: يقسم مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية و13 مؤشر فرعي، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): هيكل مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر حسب التقرير العالمي

Source: World Economic Forum, **Report The Travel & Tourism Competitiveness**, Geneva ,2013,p08.

2.2. تقرير سنتي 2015 و2017: يقسم مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر إلى أربعة مؤشرات رئيسية و 14 مؤشر فرعي كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): هيكل مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر حسب التقرير العالمي للسياحة والسفر2017

Source: World Economic Forum, **Report The Travel & Tourism Competitiveness**, Geneva , 2017,p16.

3. النتائج الرئيسية للتقرير العالمي للسياحة والسفر لسنة 2017(TTCR): تظهر أربعة نتائج رئيسية من نتائج (TTCI 2017) بالاشتراك مع التحليل الكمي والنوعي الآخر أجازها تقرير2017 في النقاط التالية:[12]

1.تتحسن القدرة التنافسية للتكنولوجيا في السياحة والسفر، لاسيما في البلدان النامية، ولاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومع استمرار نمو هذه الصناعة، تأتي نسبة متزايدة من الزوار الدوليين وتتوجه إلى الدول الناشئة والنامية.

2.في سياق الحمائية المتزايدة – وهو السياق الذي يعوق التجارة العالمية – تستمر صناعة السياحة والسفر في بناء الجسور بدلاً من الجدران بين الناس، كما يتضح من خلال زيادة أعداد الأشخاص الذين يسافرون عبر الحدود والاتجاهات العالمية نحو تبني سياسات تأشيرات أقل تقييدًا.

3.في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، أصبح التواصل أكثر فأكثر أمرًا ضروريًا بالنسبة إلى البلدان أثناء تطوير إستراتيجيتها الرقمية.

4.أخيراً على الرغم من الوعي المتزايد بأهمية البيئة، يواجه قطاع السياحة والسفر العديد من الصعوبات في التطوير على نحو مستدام مع استمرار التدهور البيئي على عدد من الجبهات.

كما تناول تقرير سنة 2017 البلدان الأكثر تطورا وتحسنا في قدرتها التنافسية السياحية والجدول الموالي يبين تغيير أداء هذه الدول بشكل ترتيبي كما يلي:

الجدول رقم (01): البلدان الأكثر تحسنا حسب مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر لعام 2017

البلد/ اقتصاديات	المرتبة العالمية 2017	التغيير في أداء منذ 2015 (%)	التغيير في الرتبة منذ 2015
اليابان	4	6.18	5+
أذربيجان	71	5.98	13+
طاجيكستان	107	5.01	12+
فيتنام	67	4.80	8+
الجزائر	118	4.68	5+
مملكة بوتان	78	4.52	9+
الغابون	119	4.47	5+
كوريا الجنوبية	19	4.33	10+
مصر	74	4.32	9+
البيرو	51	3.93	7+
الهند	40	3.86	12+
المكسيك	22	3.86	8+
تشاد	135	3.83	6+
ألبانيا	98	3.81	8+

Source: World Economic Forum, **Report The Travel & Tourism Competitiveness**, Geneva ,2017,p4.

من خلال تقرير المنظمة العالمية للسياحية لسنة 2017 يظهر جليا أن الجزائر تولي اهتماما بالغا بهذا القطاع من خلال السعي المستمر لتطوير القدرة التنافسية لها في قطاع السياحة والسفر من أجل رفع معدلات الجذب السياحي، بحيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة (5) في تطور القدرة التنافسية للسياحة بعد فيتنام، وبمعدل بلغ 4.68 أي بارتفاع خمس (5) درجات عن سنة 2015، ويظهر اهتمام الجزائر بقطاع السياحة والسفر من خلال التسهيلات والنفقات المرصد له، والجدول الموالي يعطينا توضيح حول تطور نفقات قطاع السياحة والسفر في الجزائر من سنة 2015 إلي سنة 2018:

الجدول رقم (02): تطور نفقات قطاع السياحة والسفر في الجزائر من 2015 إلى 2018. الوحدة: مليون دج

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
نفقات قطاع السياحة والصناعة التقليدية	3.007,737	3.429,022	3.622,324	4.117,881	3.157,141
معدل تطور النفقات	-	+1,14	+1,06	+1,13	-0,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018).

الجدول أعلاه يبين التطور الحاصل في النفقات التي تخصصها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بقطاع السياحة والصناعة التقليدية، حيث سجلنا ارتفاع إيجابي من سنة 2014 إلى سنة 2017، وانتقال مبلغ النفقات مما يقارب 3.007 مليون دينار جزائري سنة 2014 إلى أكثر من 4.117 مليون دينار سنة 2017، وهذا من أجل سعي الحكومة لتجسيد بعض المشاريع المدرجة في المخططات الوطنية على أرض الواقع، لكن الجدير بالملاحظة من خلال الجدول أعلاه أن النفقات المخصصة لسنة 2018 عرفت انخفاض بمعدل (0,77-) مقارنتا مع سنة 2017 وهذا راجع إلى اشتداد الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية في سنوات الأخيرة، باعتباره الإيراد الوحيد الذي تعتمد عليه خزينة الدولة أو الحكومة الجزائرية لتغطية نفقات هذا القطاع.

II- الإطار التحليلي للدراسة

هناك أربع دوافع أو مؤشرات رئيسية للقدرة التنافسية المؤثرة في قطاع السياحة والسفر حددها التقرير العالمي لسنتي (2015-2017)، لكن تجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل ذات صلة وأكثر أهمية لهذا القطاع يصعب توفير المعلومات حولها أو القدرة على قياسها، وفصل التقرير العالمي هذه المؤشرات الرئيسية الأربعة في أربعة عشر (14) مؤشر فرعي، ويضم كل مؤشر فرعي مجموعة من المتغيرات، ويمكن توضيح ذلك وفيما يخص مؤشرات القدرة التنافسية في الجزائر لقطاع السياحة والسفر من خلال ما يلي:

II-1- البيئة التمكينية: ينطوي تحت هذا المؤشر الرئيسي مجموعة من المؤشرات الفرعية وتتمثل في:

1.مؤشر بيئة العمل: يركز هذا المؤشر على قدرة الدولة من إيجاد بيئة مواتية للشركات للقيام بأعمال تجارية ولتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وباقي القطاعات فوضع لوائح ونظم وأطر قانونية تحمي المستثمر وتحفظ حقوق ملكيته تؤدي إلى قدرة تنافسية لبيئة العمل بين الدول، ويرتكز هذا المؤشر في قياس بيئة العمل على اثنا عشرة (12) متغير مذكورة في الجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر بيئة الأعمال (2015-2017)

المتغيرات	حقوق الملكية	أثر العمل التجاري على قواعد الاستثمار الأجنبي	كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات	كفاءة الإطار القانوني في تحديات التقيد بالأنظمة	الوقت اللازم للتعامل مع تراخيص البناء أيام	تكلفة التعامل مع تراخيص البناء (% تكلفة البناء)	حجم الهيمنة على السوق	الوقت اللازم للبدء بالعمل التجاري (الأيام)	تكلفة بدء العمل التجاري (% نصيب الفرد من الدخل الفردي	تأثير الضرائب على حوافز العمل	تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار	إجمالي معدل الضريبة (% الأرباح)
2015	97	126	108	104	104	35	108	102	80	95	85	137
2017	115	133	65	74	59	36	86	98	80	87	90	130

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

حسب الجدول أعلاه يمكن القول أن مؤشر بيئية الأعمال في الجزائر مزال يعاني وهو جد ضعيف ومتأخر حيث تحتل الجزائر حسب تقريري سنتي 2015 و 2017 اللذان أصدرتهما المنظمة العالمية

للسياحة، المرتبة 121 من بين 141 دولة والمرتبة 110 من بين 136 دولة شملها التقرير على التوالي، كما يعطي الجدول تفصيل أكثر حول متغيرات هذا المؤشر حيث شهدت بعض المتغيرات تحسن في الترتيب من سنة 2015 إلى سنة 2017 مثل كفاءة الأطر القانونية في تسوية النزعات والوقت اللازم للتعامل مع تراخيص البناء وبدأ العمل وكذا حجم الهيمنة على السوق، في حين عرفت بعض المتغيرات تراجع في الترتيب مثل حقوق الملكية وتأثير الضرائب على حوافز الاستثمار، وهو ما يحتم على الحكومة الجزائر إعادة النظر في بيئة الأعمال التي تعتبر جاذبة وطاردة للاستثمارات في آن واحد.

2. مؤشر السلامة والأمن: تعتبر كل من السلامة والأمن ركيزة أساسية وعامل حاسم في تحديد القدرة التنافسية في قطاع السياحة والسفر وكما شهدنا في عدة دول بالعالم وفي دول عربية بالأخص كيف أثر هذا المؤشر على السياحة فهناك دول انخفضت أعداد السياح بالملايين مقارنة بسنوات سابقة كان فيها الأمن مستتبا، فالسائح والمستثمر يريدان في البداية السلامة والأمن في البلد للسياحة أو للاستثمار، ويتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على خمس (05) متغيرات كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر السلامة والأمن (2015-2017)

المتغيرات	تكاليف العمل التجاري من الجريمة والعنف	موثوقية خدمات الشرطة	تكاليف العمل التجاري من الإرهاب	مؤشر حدوث الإرهاب	معدل جرائم القتل (/100000 شخص)
2015	93	74	127	129	09
2017	70	59	101	108	40

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

بالرغم من شساعة الحدود البرية للجزائر وتواجدها في منطقة أقل ما يقال عنها أنها مشتعلة بالأزمات الأمنية والسياسية، خاصة ما عرفته الدول العربية من توترات وعدم استقرار بسبب ما سُمي بالربيع العربي وكذا النشاط المتزايد للجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية وتنامي ظاهرتي التهريب (الأسلحة والمخدرات وغيرها) والهجرة غير الشرعية في دول الساحل، استطاعت الجزائر الصمود إلى حد كبير اتجاه هذه التحديات، وهذا ما يبينه تحسن ترتيب الجزائر حسب مؤشر السلامة والأمن من المرتبة 95 سنة 2015 إلى المرتبة 81 في سنة 2017، لكن نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع ترتيب الجزائر بشكل كبير من حيث معدل جرائم القتل حيث أنتقل الترتيب من المرتبة 09 سنة 2015 إلى المرتبة 40 سنة 2017، هذا راجع إلى الارتفاع في عدد جرائم القتل في السنوات الأخيرة بسبب انتشار تعاطي المخدرات والأقراص المهلوسة، وعدم وجود الرادع القانوني الكافي وقصور التشريعات، ويبقى تحدي الأمن والسلامة من أكبر التحديات التي تواجه الجذب السياحي في الجزائر ويعتبر المؤشر الأكثر تأثيرا في حركة السياح العالمية وينبغي إلاء الاهتمام الأكبر لهذا المؤشر.

3. مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل: يمكن حصرها في متغيرات لتأهيل القوى العاملة ومتغيرات سوق العمل، ويتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على تسع (09) متغيرات كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل (2015-2017)

المتغيرات	معدل التسجيل في التعليم الابتدائي	معدل التسجيل في التعليم الثانوي	مدى تدريب الموظفين	درجة توجيه العميل	ممارسات التوظيف والفصل	سهولة إيجاد الموظفين المهرة	سهولة توظيف العمالة الأجنبية	الأجور والإنتاجية	مشاركة المرأة في القوة العاملة (نسبة إلى الرجال)
2015	41	44	117	136	119	90	106	121	141
2017	43	48	129	128	108	68	127	120	134

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

يتضح من خلال الجدول أعلاه تراجع ترتيب الجزائر حسب مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل، حيث انتقلت من المرتبة 109 من بين 141 دولة سنة 2015، إلى المرتبة 112 من بين 136 دولة سنة 2017، وعند التفصيل أكثر في متغيرات هذا المؤشر نجد أنه بالرغم من تراجع المتغيرات المتعلقة بالموارد البشرية في سنة 2017 مقارنة بسنة 2015، إلا أنها تبقى مقبولة بعكس متغيرات سوق العمل والتي احتلت الجزائر فيها مراتب جد متأخرة في سهولة توظيف العمالة الأجنبية ومستوى الأجور والإنتاجية، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وهذا ما يعكس معدلات البطالة المرتفعة، ومن هنا يتوجب على الدولة العمل على تشجيع سوق العمل وربطه بتطوير وتدريب الموارد البشرية بما يتماشى ومتطلبات العصر.

4. مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يرتكز هذا المؤشر على ثمانية (08) متغيرات مبينة في الجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2015.2017)

المتغيرات	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معاملات biz-to-biz	استخدام الانترنت في معاملات biz-to-consumer	مستخدمو الانترنت (% عدد السكان)	اشتراكات الانترنت ذات النطاق العريض الثابت (/100	اشتراكات الهاتف الخلوي المتنقل (/100 شخص)	اشتراكات النطاق العريض للجوال (/100 شخص)	تغطية شبكة الهاتف النقال	جودة إمدادات الكهرباء
2015	136	136	107	87	91	130	62	90
2017	130	123	94	83	88	88	63	91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

استطاعت الجزائر في الآونة الأخيرة تحقيق قفزة نوعية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، حيث احتلت المرتبة 96 من بين 136 دولة سنة 2017 بعدما كانت في المرتبة 105 من بين 141 دولة سنة 2015، وتظهر هذه القفزة من خلال تقوية شبكة الهاتف المحمول وإطلاق الجيل الثالث والرابع للهاتف الثابت والنقال ما أثر بالإيجاب على عدد مشتركي الانترنت، لكن يبقى التحدي القائم أما الحكومة الجزائرية هو توسيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المعاملات، التي تعتبر من الضروريات لراحة السياح، حيث احتلت الجزائر حسب هذا المتغير المرتبة 130 من بين 136 دولة.

5.مؤشر الصحة والنظافة: إن القطاع الصحي في البلاد مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياحة كما هو الحال مع القطاعات الأخرى، لذا فإن تأثير الصحة على القدرة التنافسية للسياحة والسفر للبلد تأتي من أهمية ذلك على السائح الذي سيتأثر بالصحة العامة وبالإمكانيات الصحية المتوفرة في البلد الذي سيزوره السائح، وقد تم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على ستة (06) متغيرات كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (07): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر النظافة والصحة (2015-2017)

المتغيرات	كثافة الأطباء (/1000 شخص)	الوصول إلى مرافق صحية محسنة (% عدد السكان)	إمكانية الحصول على مياه الشرب المحسنة (% عدد السكان)	أسرة المستشفيات (/10000 شخص)	انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (% البالغين من عدد السكان)	معدل الإصابة بالملاريا (حالات/100000 نسمة)
2015	75	54	110	90	01	10
2017	78	74	110	87	01	79

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

إن ارتباط قطاع السياحة والسفر بالقطاعات الأخرى ضرورة لابد منها في كل دول العالم، ومن بين هذه القطاعات نجد قطاع الصحة الذي يعتبر مؤشر عن توفر الظروف المواتية للحياة الكريمة في البلد، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر النظافة والصحة تراجع في سنة 2017 (المرتبة 89) مقارنة بسنة 2015 (المرتبة 84) وهذا مؤشر خطير يجب على الدولة الانتباه له قبل تفاقم الأوضاع، حيث تراجع ترتيب الجزائر من حيث كثافة الأطباء وخدمات الصرف الصحي وكذا الحصول على المياه الصالحة للشرب وعدد حالات الإصابة بالملاريا، في حين تبقى تسجل الصدارة في انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، ومنه يمكن القول أن السائح يأخذ بعين الاعتبار الخدمات الصحية في البلد الذي يرغب بالتوجه له وذلك تحسبا لأي طارئ قد يصيبه وعائلته، وهذا ما يحتم على الحكومة توفير الأجواء الملائمة التي توفر نوعا من الطمأنينة في نفوس السياح من أجل جعل البلاد منطقة للجذب السياحي.

II-2- السياسات والظروف التمكينية في قطاع السياحة والسفر:

ويعكس هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية والمتمثلة في:

1.مؤشر تحديد أولويات السياحة والسفر: وقد تم قياس هذا المؤشر بناءً على ستة (06) متغيرات كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (08): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر تحديد أولويات السياحة والسفر (2015-2017)

المتغيرات	تحديد أولويات الحكومة في صناعة السفر والسياحة	الإنفاق الحكومي على السياحة والسفر (% الميزانية الحكومية)	فعالية التسويق والعلامة التجارية لجذب السياح	شمولية البيانات السنوية للسفر والسياحة	دقة مواعيد تقديم بيانات السفر والسياحة الشهرية/ربع سنوية	تصنيف إستراتيجية العلامة التجارية للبلد
2015	**130**	**130**	**134**	**117**	**129**	**135**
2017	**127**	**123**	**127**	**119**	**118**	**118**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

احتلت الجزائر في مؤشر تحديد أولويات السياحة والسفر المرتبة 131 سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 139 سنة 2015 وهي مرتبة جد متأخرة، وهذا راجع إلى ضعف الإنفاق الحكومي المخصص لهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وهو ما يوضحه الجدول رقم (2) الذي يبين تطور الإنفاق الحكومي حتى سنة 2018، وكذا ضعف العلامة التجارية للسياحة في الجزائر، ومنه يتوجب على الحكومة تحديد قطاع السياحة والسفر كقطاع ذو أولوية من خلال رفع حجم الإنفاق الحكومي ودعم المشاريع السياحية وتشجيع الاستثمار الخاص.

2.مؤشر الانفتاح الدولي: يضم ثلاثة (3) متغيرات لقياس هذا المؤشر كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (09): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر الانفتاح الدولي (2015-2017)

المتغيرات	متطلبات التأشيرة	انفتاح الاتفاقيات الثنائية في مجال الخدمات الجوية	عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية السارية
2015	**135**	**121**	**113**
2017	**132**	**119**	**117**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

إن أهم التحديات التي تقف أمام جذب السياح اليوم هو تحدي الانفتاح الدولي والذي يتجسد من خلال المتطلبات اللازمة للحصول على التأشيرة، وكذا توفر الاتفاقيات الثنائية في مجال الخدمات الجوية، حيث تحتل الجزائر المرتبة 134 سنة 2017 والمرتبة 137 سنة 2015، وهذا راجع بالأساس إلى الصعوبات والتعقيدات في إجراءات الحصول على التأشيرة بالدرجة الأولى، وكذا قصور في عدد الاتفاقيات في مجال

الخدمات الجوية والتجارية مع دول العالم واقتصارها على دول محددة والتي تنعكس على الجذب السياحي للدولة.

3.مؤشر تنافسية الأسعار: ينطوي تحت هذا المؤشر أربعة متغيرات (4) كما هو موضح بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر تنافسية الأسعار (2015-2017)

المتغيرات	ضرائب التذاكر ورسوم المطار	مؤشر أسعار الفنادق (دولار أمريكي)	تعادل القوة الشرائية (دولار أمريكي)	مستويات سعر الوقود (دولار أمريكي/لتر)
2015	44	81	24	6
2017	38	66	5	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

تحتل الجزائر حسب مؤشر تنافسية الأسعار المرتبة الرابعة عالميا سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 10 سنة 2015 وهو مؤشر جيد، لكن الجدير بالذكر هنا أنه لا يعتبر كذلك في حالة ضعف الخدمات السياحية المقدمة وصعوبة الحصول عليها، وكذا يمكن أن يكون نتيجة تدني قيمة الدينار الجزائر في مقابل عملات الدول الأخرى، بالإضافة إلى سياسة الدعم التي تقدمها الدولة لاسيما فيما يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك وسعر الوقود، وهنا يجب على الحكومة أن تستفيد من هذه الميزة أو الفرصة المتاحة من خلال توفير خدمات في المستوى المطلوب وبالنوعية والكمية اللازمة من أجل إشباع رغبات السياح، ما يسمح بفتح المجال لمنافسة باقي الدول الرائدة في مجال السياحة والسفر.

4.مؤشر الاستدامة البيئية: يضم عشرة (10) متغيرات لقياس هذا المؤشر كما هو مبين بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (11): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر الاستدامة البيئية (2015-2017)

المتغيرات	صرامة الأنظمة البيئية	تطبيق اللوائح البيئية	استدامة تطوير صناعة السفر والسياحة	المواد الجسيمية تركيز (ميكرو غرام/متر3)	التصديق على المعاهدات البيئية	الضغط على الموارد المائية	الأنواع المهددة بالانقراض (% مجموع الأنواع)	تغير الغطاء النباتي	معالجة مياه الصرف الصحي	الضغط على صيد الأسماك على طول الساحل (أطنان/كلم2)
2015	132	132	129	66	87	106	93	58	49	43
2017	130	121	123	58	90	98	93	83	46	43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

يعتبر مؤشر الاستدامة البيئية من المؤشرات الحديثة التي تم إدراجها في مجال القدرة التنافسية للدول لما لها من دور في المحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها، وكذا المحافظة على المناظر الطبيعية، حيث تحتل الجزائر المرتبة 106 من بين 136 دولة حول العالم سنة 2017 في

مؤشر الاستدامة البيئية، بعدما كانت تحتل المرتبة 113 من بين 141 دولة سنة 2015، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي لا تولي الاهتمام اللازم لتطبيق الأنظمة البيئية واللوائح وكذا استدامة تطوير صناعة السياحة والسفر، حيث تمكن الاستدامة البيئية من استخدام الطاقة البديلة وضمان السلامة الايكولوجية للموارد المائية والتخطيط لشبكة المساحات الخضراء التي تعطي نظرة جد متطورة للسياح اتجاه البلد وبالتالي رفع الجذب السياحي في الأخير.

II-3- البنية التحتية: وهي الأخرى تضم المؤشرات الفرعية التالية:

1.مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي: تم الاعتماد على ست (06) متغيرات لقياس هذا المؤشر كما هو مبين بالجدول التالي مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (12): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي (2015-2017)

المتغيرات	جودة البنية التحتية للنقل الجوي	عدد المقاعد المحلية المتاحة (ملايين)	عدد المقاعد الدولية المتاحة (ملايين)	الطائرات المغادرة (/1000 شخص)	كثافة المطارات (مطارات/مليون نسمة)	عدد شركات الطيران العاملة
2015	**127**	**42**	**67**	**90**	**61**	**82**
2017	**115**	**41**	**67**	**88**	**55**	**78**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

إن الإجراءات التي اتّخذتها الجزائر من أجل إنشاء خطوط جوية جديدة وتعزيز أسطولها من شأنه تقوية قدرات الجزائر بصفة معتبرة في مجال النقل الجوي، وهذا التطوير في القطاع يندرج في إطار إستراتيجية واسعة للحكومة تهدف إلى تحسين عائدات قطاع السياحة واستقطاب أكبر عدد من السيّاح، لكن بالرغم من كل هذا تحتل الجزائر المرتبة 100 من بين 136 دول حول العالم سنة 2017 بعدما كانت تحتل المرتبة 113 من بين 141 دولة سنة 2015 في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي نتيجة ضعف الهياكل والمطارات وجودتها وكذا قلة عدد شركات الطيران المستثمرة في هذا المجال وضعف عدد الرحالات نتيجة قلة الاتفاقيات الثنائية مع الدول فيما يتعلق بالرحالات الجوية.

2. مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري: يقاس هذا المؤشر من خلال سبعة (07) متغيرات، كما هو موضح بالجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (13): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري (2015-2017)

المتغيرات	جودة الطرق	كثافة الطرق (% مجموع المساحة الإقليمية)	كثافة الطرق المعبدة (% مجموع المساحة الإقليمية)	جودة البنية التحتية للسكك الحديدية	كثافة السكك الحديدة (كلم طريق/مساحة الأراضي)	جودة البنية التحتية للموانئ	كفاءة النقل البري
2015	**107**	**64**	**116**	**105**	**86**	**129**	**98**

2017	95	192	98	54	86	103	85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

تحتل الجزائر حسب مؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري المرتبة 105 من بين 136 دولة سنة 2017، بعدما كانت في المرتبة 121 من بين 141 دولة سنة 2015، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور كبير مقارنة مع سنة 2015 لاسيما فيما يتعلق بجودة الطرق والسكك الحديدية والموانئ، لكن التحدي الذي يواجه الجزائر هو شساعة المساحة الإقليمية، حيث تعتبر الجزائر دولة قارة بمساحتها التي تطغى عليها الصحراء وهو ما يقف كعائق أمام الدولة في محاولتها لتغطية جميع المناطق بشبكات الطرقات والسكك الحديدية وبالمواصفات المطلوبة، والجدير بالذكر هنا أن البنية التحتية المتعلقة بالنقل البري والبحري تعطي انطباعا جيدا لدى السياح حول سهولة التنقل من مكان لآخر داخل الدولة.

3. مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية: تم الاعتماد على أربعة (04) متغيرات لقياس هذا المؤشر كما هو موضح ضمن الجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (14): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية (2015-2017)

المتغيرات	عدد غرف الفنادق (/100 شخص)	نوعية البنية التحتية للسياحة	تواجد شركات كبرى لتأجير السيارات	آلات الصرف (العدد/ألف شخص بالغ)
2015	**107**	**136**	**120**	**137**
2017	**111**	**132**	**113**	**119**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المرتبة المتأخرة التي تحتلها الجزائر حسب مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية في سنة 2017، حيث تحتل المرتبة 131 من بين 136 دولة، بعدما كانت تحتل في سنة 2015 المرتبة 138 من بين 141 دولة، والحديث عن تنافسية أي قطاع مرهون بالخدمات التي يقدمها، وهذا ينطبق على قطاع السياحة والسفر، حيث بالرغم من أن الجزائر تمتاز بمقومات سياحية متنوعة وثرية في معظم مناطقها، إلا أنها تعاني من نقص في طاقات الإيواء والإطعام ومشاكل في قطاع النقد (الخدمات السياحية) الذي يعتبر أساس نجاح السياحة بالدول، لذا على الدولة أن تدرك دور الخدمات السياحية من حيث خصائصها واستراتيجيات تسويقها حتى يتسنى التسيير الأمثل لها، وبالتالي تحقيق رغبات وحاجيات السياح، وبذلك تحقيق الأهداف المنتظرة من هذه الخدمات.

II-4- الموارد الطبيعية والثقافية: وتتمثل في:

1.مؤشر الموارد الطبيعية: تم الاعتماد على خمسة (05) متغيرات لقياس هذا المؤشر كما هو موضح ضمن الجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (15): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر الموارد الطبيعية (2015-2017)

المتغيرات	عدد المواقع الطبيعية للتراث العالمي (عدد المواقع)	مجموع المعالم المعروفة (عدد المعالم)	مجموع المناطق المحمية (% إجمالي المساحة الإقليمية)	الطلب الرقمي للسياحة الطبيعية	جاذبية الأصول الطبيعية
2015	**76**	**87**	**97**	**102**	**128**
2017	**78**	**83**	**104**	**99**	**109**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

احتلت الجزائر المرتبة 124 من بين 136 دولة سنة 2017، بعدما كانت تحتل المرتبة 127 من بين 141 دولة سنة 2015. تعرف الثروات الطبيعية على أنها المصادر الباطنيّة والسطحية في مكان ما، وتظهر نتيجة للعوامل الطبيعية التي لا تتدخل النشاطات الإنسانية في تشكلها، وتعد الجزائر من الدول الغنيّة بالثروات الطبيعية، وتقسم الثروات والموارد الطبيعيّة فيها إلى قسمَين، هما : الموارد المتجددة وتشمل ما يأتي: الماء، الغطاء النباتي، الطاقة الشمسيّة، كما توجد في الجزائر أنواع عديدة من الحيوانات خاصة في الجبال والصحراء. ونجد أيضا الموارد غير المتجددة تشمل الموارد غير المتجدّدة في الجزائر: الثروات النفطية، ثروة الغاز الطبيعي، الثروات المعدنيّة...إلخ، كل هذه الموارد لو تم استغلاله بالشكل العقلاني والرشيد والمحافظة عليها وإبرازها للرأي العام بالشكل المناسب لاستطاعت الجزائر الانتقال من المرتبة 124 عالميا إلى المراتب الأولى في وقت وجيز.

2. مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال: تم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على خمسة (05) متغيرات كما هو موضح ضمن الجدول أدناه مع المراتب التي تحتلها الجزائر خلال سنتي 2015 و 2017 حسب كل متغير:

الجدول رقم (16): ترتيب الجزائر حسب متغيرات مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال (2015-2017)

المتغيرات	عدد مواقع التراث الثقافي العالمي (عدد المواقع)	التراث الثقافي الشفهي وغير المادي (عدد العبارات)	عدد الملاعب الرياضية (عدد الملاعب الكبيرة)	عدد اجتماعات الجمعيات الدولية (متوسط 3 سنوات)	الطلب الرقمي على السياحة الثقافية والترفيهية
2015	**33**	**22**	**28**	**108**	**93**
2017	**35**	**25**	**29**	**117**	**92**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2015-2017.

احتلت الجزائر المرتبة 53 من بين 136 دولة سنة 2017، بعدما كانت تحتل المرتبة 50 من بين 141 دولة سنة 2015 في مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال. تشمل الثقافة الجزائرية: الأدب والموسيقى، والطبخ، والدين وجوانب أخرى من حياة الجزائري، وهي غنية ومتنوعة وعريقة جدا، فكل منطقة وكل مدينة معروفة بثقافة معينة. مثل منطقة القبائل، الأوراس، منطقة الجزائر العاصمة، قسنطينة... حيث تعود المظاهر الثقافية الأولى على الأرض الجزائرية لآلاف السنين، من خلال الفن الصخري المدهش في طاسيلي. مرورا بجميع المباني الجميلة التي أقيمت طوال تاريخ هذا البلد، وصولا إلى الحرف الحاضرة دوما والغنية جدا، يعكس الفن الجزائري تاريخ هذا البلد وتأثيراته المختلفة، والمطلوب

اليوم من الدولة الحفاظ على هذا التراث من خلال ترميم المباني وإحياء التراث الوطني بإقامة المعارض والحفلات والمشاركة فالتجمعات الدولية بغية جذب السياح. والتقدم أكثر في التصنيف الدولي كون الجزائر تشمل ثقافة جد متنوعة وهي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن ولاية إلى أخرى. والشكل الموالي يلخص ترتيب القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر حسب مؤشراتها الرئيسية والفرعية:

الشكل رقم (03): نظرة عامة على ترتيب المؤشرات الرئيسية والفرعية للقدرة التنافسية للسياحة والسفر في الجزائر خلال سنة 2017

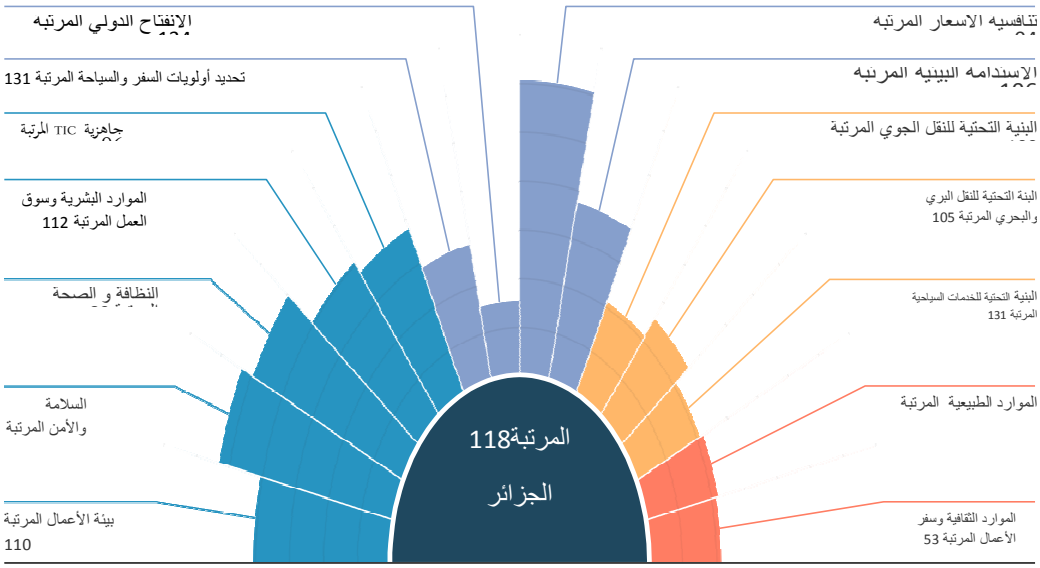

Source: World Economic Forum, **Report The Travel & Tourism Competitiveness**, Geneva ,2017,p80.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القطاع السياحي في الجزائر لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخلق فرص العمل خاصة ما تعلق بكفاءة وكفاية الخدمات السياحية. وحسب التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017، فإن قطاع السياحة في الجزائر تمكن من تحقيق النتائج التالية:[13]

- المرتبة 118 في تنافسية السياحة والسفر العالمية من بين 136 دولة.
- بلغ وصول السياح الدوليين إلى الجزائر 1.710.000 سائح.
- بلغت إيصالات السياحة الدولية حتى سنة 2017: 307.7 مليون دولار.
- متوسط إيصالات الوصول بلغت: 179.9 دولار أمريكي.
- الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة والسفر في الجزائر بلغ: 5.887.4 مليون دولار، وهو ما يمثل 3.5% من إجمالي الناتج المحلي.
- يوفر قطاع السياحة والسفر في الجزائر 327.306 وظيفة، وهو ما يمثل 3% من إجمالي الوظائف التي توفر على المستوى الوطني.

خاتمة:

لقطاع السياحة والسفر دورا كبير في التنمية الاقتصادية للدول، ويبرز هذا الدور من خلال آثارها الإيجابية المتمثلة في توفير فرص العمل وتحقيق الإيرادات خاصتنا ما تعلق بالعمولة الأجنبية والتي تساهم بشكل غير مباشر في تحرير القطاعات الاقتصادية الأخرى، والجزائر من بين الدول التي تحضي بمقومات سياحية متنوعة وثرية، لكنها تعاني من عدم كفاءة وكفاية الخدمات السياحية والتي تعتبر أساس نجاح صناعة السياحة، لذا على الحكومة الجزائرية أن تدرك أنه لتحقيق قدرة تنافسية مقارنتا مع دول العالم في هذا المجال، ينبغي عليها أن تدرك ضرورة التكامل بين القدرات والمؤشرات المتعلقة بالسياحة والسفر من بيئة وسياسات وظروف تمكينية وبنية تحتية بمختلف أنواعها، وموارد طبيعية وثقافية ، حتى تعزز من قدرتها التنافسية بين دول العالم. ومن خلال هذه الدراسة يمكن الوقوف عند النقاط التالية:

أولا: اختبار فرضيات الدراسة: لقد أدى اختبار فرضيات الدراسة إلى ما يلي:

1.نفي الفرضية الأولى: كون الجزائر احتلت المرتبة 131 من بين 136 دولة في تحديد قطاع السياحة والسفر كأولويات، كما أن النفقات الحكومية المخصصة لقطاع السياحة والسفر حسب ميزانية السنوات الأخيرة جد ضعيفة إذا ما قورنت بنفقات قطاعات أخري. بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر مؤخرا جراء انخفاض الإيرادات البترولية والتي دفعت بها لتركيز علي الوفاء بالالتزامات في مقابل تمويل المشاريع السياحية.

2.إثبات الفرضية الثانية: فمن خلال تتبعنا لتطور القدرة التنافسية للسياحة والسفر في الجزائر حسب التقرير العالمي للمنظمة العالمية للسياحة لسنة 2017 مقارنتا بالتقرير الصادر سنة 2015. نجد أن الجزائر صنفت من بين البلدان الأكثر تطورا وتحسنا في قدرتها التنافسية السياحية حيث احتلت المرتبة الرابعة من حيث تطور الأداء مقارنتا بسنة 2015، وبلغ التطور 4.86 نقطة أي بارتفاع خمس (+5) درجات عن سنة 2015.

3.إثبات الفرضية الثالثة: القائلة بأن البيئة والسياسات والظروف التمكنية في الجزائر نقطة ضعف تنافسية قطاع السياحة والسفر، حيث وبعد تحليل المؤشرات الفرعية والمتغيرات المتعلق بالبيئية والسياسات والظروف التمكينية في الجزائر وجدنا أن ترتيب الجزائر جد متأخر مقارنتا مع باقي الدول ولاسيما دول الجوار والعربية وهذا نتيجة تعقيد بيئية الأعمال وضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن والسلامة والصحة وسوق العمل، والجدير بالذكر هنا أن الجزائر تملك قدرة تنافسية سعرية جيدة مكنتها من الحصول على المرتبة 04 عالميا لكن ضعف باقي القدرات حل دون تحولها لنقطة قوة.

4.إثبات الفرضية الرابعة: كون الجزائر تملك من المقومات والموارد الطبيعية والثقافية والبنية التحتية ما يمكنها من منافسة دول العالم في قطاع السياحة والسفر، لكن الجزائر هي دولة قارة من حيث المساحة ومن الصعب تغطيتها بالبنية التحتية بشكل كامل، ومن الصعب توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع وتوفير الخدمات السياحية بالكفاية والكفاءة المطلوبة .

ثانيا: نتائج الدراسة: من خلال الدراسة التحليلية لمؤشرات القدرة التنافسية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- اعتمدت المنظمة العالمية للسياحة والسفر في تحديد القدرة التنافسية للسياحة في الدول على أربعة مؤشرات رئيسية هي: البيئة التمكينية، السياسات والظروف التمكينية، البنية التحتية، الموارد الطبيعية والثقافية.
- يساهم قطاع السياحة والسفر في الجزائر بنسبة قدرها 3.5% من إجمالي الناتج المحلي، وكذا توفير ما يفوق 327 ألف وظيفة، وذلك حسب التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017.
- الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة نتيجة انخفاض أسعار البترول باعتبارها الإيراد الرئيسي لخزينة الدولة، كان لها أثر سلبي في حجم النفقات الحكومية على قطاع السياحة والسفر.
- البيئية التمكينية للأعمال في الجزائر لازالت تعاني من عدة مشاكل من بين هذه المشاكل ما يتعلق بصعوبات الاستثمار في مجال السياحة والسفر، وتحديات الأمن والسلامة وكذا الصحة والنظافة، ومدى جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواكبتها للتطورات العالمية.
- اتساع مساحة الجزائر كان عائق أمام مخططات الحكومة لتغطية كل المناطق بالبنية التحتية الضرورية كالطرق والسكك الحديدية والمطارات، والبنية التحتية المتعلقة بالخدمات السياحية كالفنادق والمطاعم، هذا ما شكل صعوبة في الوصول إلى بعض المناطق السياحية التي تتمتع بها الجزائر.
- تمتلك الجزائر من المقومات الطبيعية والثقافية ما يؤهلها لأن تكون وجهة سياحية بامتياز، لكن الإهمال وغياب مفهوم الاستدامة البيئية في الجزائر كان عائق أمام هذه المقومات الطبيعية، وكذلك ضعف الخدمات.
- الانفتاح الدولي للجزائر ليس في المستوى الذي يسمح بانتقال السياح بكل أريحية وبساطة نتيجة تعقيد إجراءات ومتطلبات الحصول على التأشيرة. وهو ما عكسه الترتيب المتأخر للجزائر بين دول العالم في مؤشر السياسات والظروف التمكينية.
- لا يعتبر قطاع السياحة والسفر في الجزائر من القطاعات ذات الأولوية لضعف الإنفاق الحكومي على هذا القطاع مقارنتا مع باقي القطاعات.
- تملك الجزائر قدرة تنافسية سعرية في قطاع السياحة والسفر، حيث تحتل المرتبة 04 من بين 136 دولة شملها التقرير العالمي للقدرة التنافسية للسياحة والسفر لسنة 2017.

ثالثا: توصيات الدراسة: نقترح من خلال هذه الدراسة التوصيات التالية:

- ضرورة الإسراع في انجاز المشاريع لاسيما ما تعلق بالبنية التحتية للسياحة، وتوفير الأموال اللازمة لذلك من خلال رفع حصة قطاع السياحة والسفر من نفقات الخزينة العمومية، مع إشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع

- إيجاد مناخ استثماري مناسب من أجل توفير بيئية أعمال تسمح بإنشاء شركات في المستوى المطلوب من أجل توفير الخدمات بالكفاءة والكفاية للسياح.
- انتهاج استراتيجيات تنموية للسياحة تقوم على تفادي أضرار البيئية وتدعي إلى استخدام التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئية. وحماية الموارد الطبيعية من مختلف المشاكل التي تهددها من أجل تنمية مستدامة.
- إن تحسين الخدمات السياحية مرهون بنوعية الإستراتيجية التسويقية المتبعة ووجدنا أنه بدون إتباع إستراتيجية تسويقية جيدة لا يمكن تحسين مستوى الخدمات السياحية.
- وضع إستراتيجية شاملة ومتكاملة للتخطيط الاستثماري السياحي وذلك بهدف تنويع برامجها السياحية ونوعية المنتج السياحي، وخاصة الخدمي والاقتصادي منها والابتعاد عن تكرار المشاريع السياحية المتشابهة
- تعزيز الجهود المبذولة لتسويق الاستثمارات والتعريف بالفرص والتسهيلات الاستثمارية المتوافرة ، منوهين إلى أهمية الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لترويج وتسويق كوجهات سياحية.
- وختاما يمكن القول أن الجزائر دولة قارة تملك من المقومات السياحية ما يجعلها رائدة في هذا المجال، لكن ضعف التكامل بين عناصر القدرة التنافسية للسياحة والسفر كان عائق أمام الحكومة لنهوض بهذا القطاع والوصول إلى العالمية.

الاحالات والمراجع:

[1].Pierre Py, **Le tourisme: Un phénomène économique**, Ed. La documentation française, Paris 1996, P 14.

[2]. توفيق ماهر عبد العزيز ، **صناعة السياحة**، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص22.

[3]. توفيق ماهر عبد العزيز ، ، **مرجع سابق**، ص23.

[4]. يسرى دعبس، **السياحة والمجتمع دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر ، 2009، ص 29.

[5]. محمد منير حجاب، **الإعلام السياحي**، الطبعة الأولي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002 مصر ، ص23.

[6]. عصام حسن السعيدي، **التسويق والترويج السياحي والفندقي**، الطبعة الأولي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.ص15.

[7]. غادة صالح: **اقتصاديات الفنادق**، الطبعة الأولي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، مصر ، الإسكندرية، 2008، ص-ص218-222.

[8]. بدر داري محمد عبد الله، **العلاقات العامة ودورها في تطوير التسويق السياحي (دراسة وصفية تحليلية تطبيقا على دائرة السياحة والتسويق التجاري بمدينة دبي**"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم الإيصال، تخصص العلاقات العامة والإعلان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص-ص 54-55.

[9]. السبتي وسيلة، صحراوي محمد تاج الدين، **السياحة في الجزائر بين: الواقع والمأمول**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد02، ديسمبر 2017، ص52.

[10]. هاني نوال، **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، الجزائر ، العدد13، 2013، ص-ص73-74.

[11].عدلي زهير ، سعدي راضية، **مؤشرات السياحة كأداة لتصنيف الجزائر تبعا لوضعها التنافسي مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة قصد النهوض بالقطاع**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، الجزائر ، العدد32، 2015، ص40.

[12].World Economic Forum, **Report The Travel & Tourism Competitiveness**, Geneva ,2017,p17.

[13] . World Economic Forum, **Previous reference** ,p80.